أكدوا أن أعضاء الأغلبية المبطلة لم يقدموا سوى ورقة بيضاء يلوحون بها ولم يذهبوا إلى النيابة

نواب: التشكيك في أركان الجسم القضائي أمر مرفوض

رفض نواب التشكيك بالسلطة القضائية ،مؤكدين أن فصل القضاء في القضايا المختلف حولها هو طوق النجاة من كل المشاكل .

من جانبه رفض النائب راكان النصف التشكيك بالسلطة القضائية واتهام عدد من القضاة والمستشارين بالرشوة مشيرا الى ان مايطرح من القاء التهم بلا دلائل من قبل الاغلبية المبطله حول اركان الجسم القضائي امر مرفوض ..

وقال النصف خلال مؤتمر صحفي عقده في مجلس الامه ان اعضاء الاغلبية لم يقدموا سوى ورقة بيضاء يلوحون فيها عن طريق احد اعضائهم ولم يذهبوا بها الى النيابه او هيئة مكافحة الفساد مشيرا الى ان البينة على من ادعى ..

واوضح النصف قائلا عندما عقدت كتلة الاغلبية السابقة في المجلس المبطل الاول ندوتها في شهر يونيو الماضي في ساحة الارادة حول رشوة القضاة والتحويلات المليونية قدم عدد من النواب طلبا لمناقشة ماذكر وكنت حريصا وقتها على الا انحرف وراء هذه التهم التي طالت الجسد القضائي الا باظهار البينة على القضاة ..

وقال ذكرت وقتها اننا ملزمون بالدفاع عن الجهاز القضائي والقضاة نظرا لانه لاتتوفر للقضاة مواقع الندية الاعلامية للرد على هذه الاتهامات فاذا كان السياسي او الاعلامي او النائب يستطيع الظهور على شاشات التلفزة ويتهم او يدافع عن نفسه فهذا الامر لايتوفر للقضاة لافتا الى ان هذا الاتهامات لو كانت موجهة لاحد نواب الامة لما اتيحت للدفاع عنه قبل سماع وجهة نظره مؤكدا ان ضرب السلطة القضائية واركان القضاء هو هز لاهم اركان الدولة .

واضاف النصف ان النيابة العامة حفظت الشكوى المقدمة من القضاة على الاتهامات التي وردت بشان اسمائهم وجاء الرد بشهادة بنك كوتس بعدم وجود ارصدة لديه باسماء القضاة وانتظرت بعدها لارى ماستسفر عنه ندوة الاغلبية المبطله وتوقعت ان يتحدث اعضاء الاغلبية عن بعض قضاياهم التي سيخوضون فيها ويعرجون في نفس الوقت على شهادة بنك كوتس وانا لا ابرئ ولا ازكي احد على هذا الصعيد لكن هذه الشهاده خطيرة ونحن لا نعرف القضاة شخصيا لكن اؤكد انه متى ماتم التشكيك بالقضاء وتجريح الجسد القضائي بلا ادله فهذا بعينه هدم لاركان الدوله ..

وزاد قائلا كنت اتوقع من الذين شككوا بالقضاء من قبل الاغلبية ان يعرجوا على شهادة بنك كوتس ولو بكلمة واحده لكن للاسف لم ينطقوا بكلمة بل طالبوا باسقاط المجلس والحكومة والغاء مرسوم الصوت الواحد لافتا الى انه لايحجر على احد قوله ورايه سواء باسقاط المجلس او الحكومة اوالصوت الواحد فهذا حق كل واحد لكن ان يستمر اتهام القضاء بالرشوه بلادليل سوى ورقة بيضاء فهذا امر لانقبله.

وقال مخاطبا الاغلبية المبطله قبل ان تطالبوا باصلاح الدوله ومسارها كان من المفترض ان تصححوا مساركم وعليكم اخراج اي دليل لادانة القضاة كما فعل فهد الراشد الذي ضرب مثالا للمواطن الصالح الشريف ولم يلوح بورقة بيضاء ويتهم الناس بانهم قبيضة ومرتشين وفاسدين انما اظهر الحقائق من حر ماله ومجهوده ولاحق الفاسدين من وجهة نظره ولم يخيب الله رجائه واثبت صدق مساعيه لكن المزايد الذي يشكك في كل تاجر ومواطن وقاض بهذا البلد لم يزود النيابه باي ورقه ولم يذهب لهيئة مكافحة الفساد لحظة استدعائه لتسليم مابحوزته من مستندات حول القضاة المرتشين حسب ادعاء الاغلبية المبطله ..

واكد قائلا انا لا ادافع عن قضاة بعينهم لاجل الدفاع فقط انما ادافع عنهم لانهم لايملكون مواقع اعلامية للرد على من يشكك بهم منوها الى ان من اتهم القضاة لم يذهب حتى لديوان المحاسبة ولو كان بشك ايضا بالديوان فالاغلبيه هي من زكت عبدالعزيز العدساني لرئاسة هذا الجهاز منوها الى انه اما ان مواقفهم تغيرت اليوم او كانوا يمثلون على الشعب ..

وقال كنت حريص طوال الفترة الماضية على اظهار الحقائق وانا اول من طرح موضوع التسجيل والشريط في قاعة عبدالله السالم وبصريح العباره عندما كان البعض يلوح على قضيته باستحياء منوها الى انه بعد دخول ادوات الصراع واشخاصه لم نتجرف وراء ذلك وتركنا لهذه الادوات ان تدلي بدلوها وتدخل معارك بالوكاله من الطرفين ولازلنا متمسكين بان مرجعنا للقضاء والنيابه العامه حول هذه القضية ..

وختم قائلا نحن لانزكي الاحياء لكن مازلنا ننتظر ادلتهم ومستنداتهم التي يدعون انها تدين القضاة والمستشارين بالرشوة .

وقال النائب فيصل الكندري ان النيابة العامة اصابت بمقتل إلى من يريدون تخريب الوطن وهدم استقراره ومؤسساته وقدمت بالبرهان القاطع ما أكدنا عليه دائما من أن الكويت تتمتع بسلطة قضائية يشار لها بالبنان بكل انحاء العالم،حيث فضحت كذبهم وتدليسهم وكشفت افتراءاتهم بحق رموز القضاء.

وأضاف لقد قالت النيابة العامة كلمة الفصل وكشفت للشعب الكويتي مآرب وأهداف النواب السابقين الذين مارسوا الافتراء والكذب والتدليس وسعوا إلى صناعة الفوضى في البلد بأوراق مزورة هدفها تشويه صورة القضاء الناصعة البياض.

واكد الكندري ان جرائم التشكيك بالقضاء الكويتي الشائع كادت ان تنزلق بالكويت أمنيا الى مدى لا يعلمه الا الله ولكن سبحانه اظهر الحق بعد ان اعلنت النيابة العامة كذب وتدليس البعض ضد رجال القضاء،وقيامهم بتوجيه الشارع الكويتي في فترات سابقة ومحاولة اقناعه بأن هناك فساد يشوب السلطة القضائية غير ان اهل الكويت واعين جيدا لمثل هذه الالاعيب ولم تنطل عليهم تلك الأكاذيب.

وبين الكندري ان تأكيد بنك "كوتس" في المملكة المتحدة لفريق التحقيق في النيابة العامة على انه لا تعاملات ولا حسابات بنكية او تحويلات للواردة اسمائهم في التهم الملفقة يشير الى ان الهدف من اثارة الشارع كان لمصالح شخصية وان هذه الاشاعات كان تهدف اصلا لتقويض نظام الحكم وضياع البلد ليظفروا بأهدافهم ومخططاتهم التخريبية.

وحذر الكندري من ان المساس بالقضاء هو مساس بأمن المجتمع حيث ان انهيار السلطة القضائية يعتبر انهيار دولة، كما لدينا قانون للمطبوعات والنشر الذي يحظر نشر كل ما من شانه تحقير القضاء ووكلاء النيابة وما تقرر جهات التحقيق سريته.

ولفت الكندري الى ان البعض لا يريد فعلا ان يتعامل بالدستور إلا وفق هواه فالمادة 34 واضح وجلي "بأن المتهم برئ حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع" لكنهم قاموا للأسف بتنصيب انفسهم قضاة ومباحث في الوقت نفسه حيث اطلقوا التهم وصنعوا مستندات مزورة وزعموا انها حقيقية ومن ثم اطلاق الأحكام على بعض رجال القضاة الشرفاء وشوهوا صورتهم بهدف زعزعة الثقة الشعبية في السلطة القضائية لتنها منظومة العدالة ومن ثم تنهار الدولة.

وتابع الكندري مؤكدا أن الدستور افرد في الفصل السادس 12 مادة تتناول السلطة القضائية،فالمادة 162 تؤكد على ان شرف ونزاهة القضاء وعدلهم، أساس الملك و ضمان للحقوق والحريات،كما نصت المادة 163 على انه "لا سلطان لأي جهة على القاضي في قضائه، ولا يجوز بحال التدخل في سير العدالة، ويكفل القانون استقلال القضاء ويبين ضمانات القضاة والأحكام الخاصة بهم وأحوال عدم قابليتهم للعزل" مشيرا الى ان التلويح بأوراق ومستندات مزورة نشرت في تويتر ولا اصل لها امر معيب بحق اهل الكويت كافة.

واكد ان حصانة القضاء واستقلاله مبدأ عالمي في كافة دساتير العالم ونجد لها نصوصا ثابتة وراسخة تؤكد على شرف القضاء ونزاهته ولا سلطان لاي جهة على القاضي في قضائه ولا يجوز باي حال التدخل في سير العدالة،مشيرا إلى ان تلك المبادئ مترسخة في كل دساتير العالم ومنها دستور الكويت.

واضاف ان المواثيق العالمية نصت على مبدأ استقلال القضاء كدعامة اساسية لنشر العدالة وحماية حقوق الانسان ومنها المبادئ الاساسية بشأن استقلال القضاء الصادر عن الامم المتحدة عام ٨٥ وكافة دساتير العالم تقر بذلك.

وشدد الكندري على ان القضاء الكويتي كان ولايزال صرحا شامخا ومثالا يحتذى به وانه منارة للعدالة بين كافة بلدان العالم والمساس به لا ياتي الا من مخربين يريدون العبث في الكويت ونهب ثرواتها وبث الرعب وعدم الاستقرار بين افراد الشعب.

وشدد الكندري على ان هناك عشرات الاحكام التي تسجل في صفحات بيضاء للقضاء الكويتي لكن المعارضة تطبق نموذجا غير مسبوق في اي دولة اذا جاء الحكم موافقا هواهم مدحوه وان خالف مصالحهم انتقدوه وسبوه ومسوا نزاهة القاضي وشرفه.

وذكر ان تصرفات احد النواب السابقين بالكذب هي نفسها طريقة عضو الكونغرس الامريكي جوزيف مكارثي المشهور بعلو الصوت والكذب دون دليل موضحا ان مكارثي الكويت وحقبته بالكذب آن لها ان تنتهي بفضل ذكاء الشعب الكويتي الذي عرف من هو مسيلمة الكذاب في عصرنا الحالي

من جانبه قال النائب محمد الجبري ان الجميع في الكويت شهدوا في الفترة الأخيرة مرحلة عصيبة واستثنائية فيما يتعلق بشأنها الداخلي،تهددت فيها لحمتها الوطنية ، ونسيجها الاجتماعي ، وسادت فيها لغة التخوين والتشكيك ، وعمت بها لغة الفوضى والشائعات ، التي استهدفت أركان الدولة ومؤسساتها وسلطاتها،وساهم في إشعال هذه الفتنة العمياء بعض من لا خلاق له ممن رأى تحقيق مصالحه الخاصة والرخيصة على حساب الوطن ومصالحه العامة وأمنه واستقراره.

وتابع لكن بفضل من الله سرعان ما تقشعت هذه السحابة السوداء عن بلدنا الحبيب ، فقد اطلع الجميع على بيان النيابة العامة بشأن التصرف في ثلاث قضايا ، وبذلك قطع الشك باليقين ، وتجلت شمس الحقيقة ، وانقطع الطريق على كل من أراد السوء بهذا البلد ، فالواجب على الجميع عدم الانجرار خلف الشائعات المغرضة مجهولة المصدر لما لها من آثار سلبية على الفرد والمجتمع وزعزعة أمننا ، وأن نمتثل قول الله عز وجل : " يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين "

وأهاب الجبري بوزير الداخلية تطبيق القانون على الجميع ، فلا احد فوق القانون ، والناس امام القانون سواء كأسنان المشط.

وختم كلامه قائلا ان أمن الكويت مسؤولية الجميع والتقدم في بنائها ونهضتها ، فلنتطلع متكاتفين يدا واحدة لكويت المستقبل ، ونحث الخطا في مسيرة التنمية متآزرين وملتفين حول قيادتنا السياسية في ظل سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد وولي عهده الشيخ نواف الأحمد.

راكان النصف

فيصل الكندري

محمد الجبري

■ راكان النصف: ملزمون بالدفاع عن القضاء لعدم امتلاكه مواقع إعلامية للرد على الاتهامات

■ محمد الجبري: بيان النيابة العامة قطع الشك باليقين وأغلق الباب على كل من أراد السوء بهذا البلد

■ فيصل الكندري: النيابة العامة أصابت بمقتل من يريدون تخريب الوطن وهدم استقراره ومؤسساته

أكد أنها طلبت الاستعجال في تقرير انتخابات الهيئات الرياضية وفق نظام الصوت الواحد

معيوف: لجنة الشباب تريد الاستقرار في الهيئات الإدارية للأندية الرياضية واتحادات الألعاب

اكد رئيس لجنة الشباب والرياضة البرلمانية النائب عبدالله المعيوف ان اللجنة تريد الاستقرار في الهيئات الإدارية للاندية الرياضية واتحادات الالعاب الرياضية الكويتية، مبينا ان اللجنة طلبت استعجال انجاز تقرير اجراء انتخابات الهيئات الرياضية وفق نظام الصوت الواحد لرفعه الى المجلس والتصويت عليه بصفة الاستعجال لمواكبة المرسوم ١١٧ لسنة ٢٠١٤ بشأن تعديل النظم الاساسية للاندية الرياضية لان الاندية بمجرد ان تعدل انظمتها الاساسية يفرض عليها المرسوم اجراء انتخابات عاجلة.

وقال المعيوف اردنا بالاستعجال بالصوت الواحد الذي عليه اقبال نيابي ان نتجاوز الوقوع في حالة من عدم الاستقرار في حال عدلت اندية نظمها الاساسية ثم اجرت انتخابات وفق النظام القائم "١١ صوت" ثم تبع ذلك اقرار المجلس لقانون الصوت الواحد للاندية، ومن ثم ندخل في جدل دستوري بان يطبق القانون او لا يطبق لان بعض الاندية اجرت انتخاباتها ب١١ صوت قبل اقرار الصوت الواحد واخرى تدعو لانتخابات في وقت يسري فيه قانون الصوت الواحد، وقد يتحجج البعض بالقول كيف اجريت انتخابات لهذا النادي ب١١ صوت قبل شهر والان تجرى الانتخابات علينا وفق الصوت الواحد؟

واوضح بقوله: نحن نريد الوقاية من حالة التضارب المحتمل حدوثها في اندفاع عدد من النواب نحو اقرار الصوت الواحد للاندية، وبالتالي لو تم اقرار القانون بصفة الاستعجال سيكون تعديل الاندية لانظمتها الاساسية وفق ذلك المرسوم مضاف اليها الصوت الواحد وبالتالي تصبح العملة متكاملة في وقت واحد.

وقال المعيوف: مهما قمنا نحن في اللجنة باستعجال الصوت الواحد لانتخابات الاندية فإن الامر مرهون بتصويت اعضاء مجلس الامة نوابا ووزراء داخل قاعة عبدالله السالم.

واستغرب المعيوف هجوم عضو اللجنة النائب حمود الحمدان على اللجنة لانها توجهت لاستعجال قانون الصوت الواحد للاندية لعرضه على المجلس والدخول في تفسير ما يدور في نوايا اعضاءها وادعاءه على غير علم اننا نريد التدخل في انتخابات الاندية والتاثير عليها، وادعاءه علينا ان لنا حسابات سياسية وراء توجهنا استعجال الصوت الواحد.

واشار الى ان اللجنة لم تاتي براي جديد فسبق للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل السابقة ان وافقت على الصوت الواحد للاندية، لكن بالنسبة للعضو العازمي الامر جديد والرياضة قد لا تكون من اهتماماته فلا نلومه على نقص المعلومات لديه.

وقال المعيوف: ظهر العازمي في اللجنة لا يعلم ما يجدي في اللجنة ويطلب منا الا نناقش مسالة الصوت الواحد للاندية معتبرا اننا نناقش مرسوم، ولكن اوضحنا له ان المرسوم الهيئات الرياضية قد تم اقراره في جلسة سابقة وهو لم يكن يعرف هذه المعلومة وسالنا عن تاريخ الجلسة البرلمانية التي اقر فيها، قائلا: ليست مشكلتنا اذا كان في اللجنة نائبا لا يتابع القرارات الخاصة بمجلس الامة، وهو للاسف لم يقرأ مرسوم الضرورة اصلا.

ووجه المعيوف حديثه للعازمي: كيف قبلت لنفسك انت كنائب ان تمثل الامة عبر الية الصوت الواحد ثم تحرم الان الرياضيين من اختيار ممثليهم وفق نفس الالية؟ مبينا ان الصوت الواحد رغبة صاحب السمو والمشرعون الان يترجمونها لتعمم على كافة قطاعات الدولة التي تشكل هيئاتها الادارية بالانتخاب، متداركا ان كنت تعارض ذلك فبامكانك ان تقدم قوانين بغير نظام الصوت الواحد ولم نر منك اي مقترحات بهذا الخصوص.

وقال المعيوف: نحن في اللجنة نتعاطى مع مقترحات لا نوايا، واتتنا مقترحات نيابية لاكثر من ٥ نواب لاجراء انتخابات الاندية بنظام الصوت الواحد وهل ممكن ان نقول كل هؤلاء لديهم حسابات سياسية، لكن النائب العازمي يثير هذه القضايا لاظهار انه يسير عكس السير.

جانب من اجتماع لجنة الشباب والرياضة

إلى حين انتهاء الجهات المعنية من إعداد ملاحظاتها

اللجنة المالية تبحث التعديلات الحكومية على هيئة الأسواق 4 مارس المقبل

جانب من اجتماع اللجنة المالية (تصوير: صالح محمد)

ارجات اللجنة المالية والاقتصادية البرلمانية مناقشة التعديلات الحكومية على قانون هيئة الاسواق الى ٤ مارس المقبل الى حين انتهاء الجهات المعنية من اعداد ملاحظاتها بشأن التعديلات

وقال رئيس اللجنة المالية والاقتصادية النائب فيصل الشايع أن لجنته اجتمعت وناقشت التعديلات على هيئة اسواق المال وحضر الاجتماع ممثلون عن غرفة التجارة وشركة البورصة ولجنة السوق مؤكدا ان الجهات المعنية ابدت ملاحظاتها على التعديلات الحكومية ورات غرفة التجارة ضرورة استقلالية هيئة الاسواق وحتى يكون السوق جاذبا وكانت هناك ملاحظات على الميزانية والتقاضي

واوضح الشايع ان اللجنة طلبت من الجهات ذات الصلة الاتيان بالملاحظات مكتوبة في اجتماع ٤ مارس المقبل

وفي شأن اخر افاد الشايع انه حضر اجتماع الامانة العامة للتخطيط ولاريب انه سابقة وتحدث للمرة الاولى اذ دعي رؤساء بعض اللجان اجتماع الامانة الذي حضره وزراء الكهرباء والماء والشؤون الحكومية المدرجة في الخطة السنوية ٢٠١٥/ ٢٠١٦ .

واكد الشايع ان لمس جدية حكومية في تنفيذ المشاريع وان هناك توافقا من قبل المسؤولين على تنفيذ المشاريع

وذكر الشايع ان اللافت من خلال الاجتماع الذي عقد في الامانة العامة للتخطيط كان توقيع المسؤولين المخولين بتنفيذ الخطة السنوية على استلامهم خطة المشاريع ومواعيد تنفيذها والتزامهم بذلك.

واضاف ان جمع من وقع سيتحمل مسؤليته في التنفيذ والا سيتم استبعاده.

بحثت ملاحظات ديوان المحاسبة

«الميزانيات» ناقشت الحساب الختامي لمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها

لجنة الميزانيات

اجتمعت لجنة الميزانيات والحساب الختامي لمناقشة الحساب الختامي لمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة عن السنة المالية 2014/2013 وملاحظات ديوان المحاسبة بشأنه وتبين للجنة من خلال المناقشة ما يلي :-

بلغت الإيرادات الفعلية للمؤسسة ما جملته 34.841.949.000 دينار وبزيادة قدرها 56% عن الاعتمادات المقدرة للسنة المالية 2014/2013 كما ان المصروفات الفعلية للمؤسسة قد زادت بنسبة 56% عن ما هو مقدر لتبلغ جملتها 33.353.765.000 دينار حيث يسمح للمؤسسة بالتجاوز في تكلفة شراء النفط الخام والغاز والمنتجات (التكاليف المتغيرة) بشرط ان يقابلها زيادة في إيرادات المبيعات

وبلغ صافي ربح المؤسسة وشركاتها التابعة ما جملته 1.488.184.000 دينار وبانخفاض قدره 40% عن السنة المالية السابقة علما انه لو تم استبعاد الدعومات عن الغاز والمنتجات النفطية والتي تخفض تكاليف الإنتاج للمؤسسة ، لكانت أرباح المؤسسة اقل بكثير مما هي عليه ، حيث ان الدولة هي من تتحمل تكلفة هذه الدعومات وتحمل على ميزانية وزارة النفط.

وبدأت اللجنة في مناقشة الحساب الختامي لمؤسسة البترول الكويتية وملاحظات ديوان المحاسبة بشأنه حيث ناقشت اللجنة الملاحظات التي لم تتلافاها المؤسسة حتى تاريخه وكانت ردود المؤسسة في الاجتماع غير مقنعة ولا ترقى لتفنيد ملاحظات ديوان المحاسبة.

وفيما يتعلق بالمشاريع النفطية المتصرف عليها والبالغ عددها 61 مشروعا لا زالت بعض مشاريع المؤسسة وشركاتها التابعة والمدرجة في الخطة الإنمائية متأخرة في تنفيذها حيث بلغت نسبة الصرف عليها 44% عن ما تم اعتماده في ميزانية المؤسسة للسنة المالية 2014/2013 والبالغ 2.552.948.936 دينار.

اما فيما يتعلق بالاستثمارات البترولية ، فقد شاب استثمار المؤسسة في (شركة البترول الكويتية للطاقة) عدة ملاحظات ومنها ان المؤسسة خصصت مبلغ 100 مليون دولار للاستثمار في صندوق لتكنولوجيا الطاقة المتجددة في سنة 2006 ، حيث تم استثمار 25 مليون دولار من المبلغ المخصص وإيداع باقي المبلغ (75 مليون دولار) كودائع في البنوك بما يتعارض مع طبيعة الاستثمار الذي انشئت من أجله الشركة ، وتبين من خلال المناقشة ان المبلغ المستثمر (25 مليون دولار) قد بلغت خسائره المجمعة منذ سنة 2008 حتى سنة 2013 ما يقارب 11 مليون دولار ، وعلى الرغم من تحقيق هذه الخسائر المتتالية ستويا إلا ان اللجنة العليا لبرامج الاستثمار في تكنولوجيا الطاقة المتجددة لدى المؤسسة لم تجتمع منذ شهر ديسمبر 2008.

وناقشت اللجنة أسباب عدم التزام المؤسسة وشركاتها التابعة بشغل جميع الوظائف الشاغرة لديها والبالغة (1281) وظيفة شاغرة للكويتيين

وشددت اللجنة على ضرورة الإسراع بتوظيف وتنمية العمالة الوطنية في القطاع النفطي وشغل جميع تلك الشواغر في كل سنة مالية ، مع ضرورة رفع نسب العمالة الكويتية في العقود النفطية ، خاصة وان النسبة الحالية متدنية جدا ، حيث لم تتجاوز 24%.